تسوية أوضاع المكتتبين بمشروعي السكن الشبابي والعمالي المتخلفين عن سداد الأقساط لـ٨ أشهر متصلة

الحكومة تعتمد منهجية الترميز للسلع والخدمات لتطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية

الوطن

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس على تسوية أوضاع المكتتبين والمتخصصين بمشروعي السكن الشبابي والعمالي المتخلفين عن سداد الأقساط المترتبة عليهم لصلحة المؤسسة العامة للإسكان لمدة ٨ أشهر متصلة وما فوق، على أن تتم عملية إجراء التسوية خلال ٤ أشهر من تاريخ صدور القرار.

واعتمد مجلس الوزراء الدليل الإرشادي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي من الجهات الحكومية ليكون جزءاً أساسياً من الخطة الإعلامية لتعاطي الجهات الحكومية مع وسائل التواصل الاجتماعي ولتوفير إطار توجيهي لتحقيق الاستخدام الأمثل لها، وقد تضمن الدليل عدداً من المحاور منها إنشاء الحسابات وحوكمة الحسابات الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي والمحتوى والنشر والإطار القانوني والخصوصية والملكية الفكرية ومؤشرات الأداء.

كما اعتمد المجلس منهجية الترميز للسلع والخدمات في سياق تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية المتكاملة على المستوى الوطني، بهدف تحقيق الترابط بين الجهات الحكومية والفعاليات الاقتصادية وفق الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية، والمساهمة في تطوير قطاع الأعمال ومتابعة حركة تداول السلع، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يضمن كفاءة وعدالة أداء سلسلة التسويق والتجارة الداخلية.

وجدد عرنوس التأكيد على أولوية تقديم الدعم الممكن للقطاع الزراعي بكل مكوناته وضرورة توسيع رقعة المساحة المزروعة بمحصول القمح وتقديم المحفزات والدعم في هذا السياق، وطلب من الجهات المعنية إعداد دراسة متكاملة لتحديد التكلفة الحقيقية لإنتاج القمح مع هامش ربح مجز لاستلام المحصول من الفلاحين خلال الموسم القادم، مشيراً في سياق آخر إلى أهمية تعزيز مجالس إدارات الشركات والمؤسسات العامة بالكوادر الكفوءة والخبرات المتميزة التي من شأنها تطوير آليات العمل بما يساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية ورسم سياسات قابلة للتنفيذ تعزز فاعلية ودور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والمجتمعية ورفع مستوى الخدمات.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي وضع مقترحات لتطوير عمل المشافي والمنظومة الصحية بشكل عام والارتقاء بالخدمات الصحية والطبية المقدمة، إضافة إلى تطوير واقع عمل الكوادر الطبية والتمريضية والفنية والحفاظ عليها.

كما طلب من وزارة النفط والثروة المعدنية إعداد دراسة لتطوير عمل المؤسسة العامة للجيولوجيا تركز على توسيع نطاق الاستكشاف ووضع المزيد من المواقع بالاستثمار بما يساهم في زيادة الإنتاج، والتأكد من سلامة وكفاءة عقود الاستثمار الموقعة حالياً.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة النقل حول واقع النقل السككي ومقترحات تطوير هذا القطاع وفق الإمكانات والأولويات بما فيها إعادة تأهيل وتجهيز قاطرات باستطاعات مختلفة وإصلاح روافع جسرية، ومتابعة تنفيذ الصيانات للخطوط الحديدية العاملة لرفع المستوى الفني والحفاظ على أمان سير القطارات واستمرار عمليات النقل، إضافة إلى توريد تجهيزات وبرمجيات منظومة الدفع الإلكتروني لأتمتة خدمات نقل البضائع والركاب، وتوريد تجهيزات وبرامج لنظام حجز التذاكر المركزي الآلي، وقد تم التأكيد على ضرورة إعداد رؤية متكاملة تضمن الاستثمار الأمثل لهذا القطاع الاقتصادي الحيوي، وإعادة تأهيل الخطوط التي تحقق جدوى اقتصادية وخاصة التي تربط مواقع الإنتاج بالأسواق.

ووافق المجلس على تنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والاستثمارية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

اقتراح بأن يتم التسعير أسوة بأسعار المشتقات النفطية وفق الأسعار العالمية

رئيس اتحاد الصناعة لـ«الوطن»: الصناعي يفاجأ بأرقام وفواتير مرتفعة للكهرباء

هناء غانم

أجمع ممثلو القطاع الصناعي الكيميائي على أن تخفيض أسعار الكهرباء سيكون له أثر إيجابي في تنافسية صناعاتهم محلياً وإقليمياً ما ينعكس إيجابا على أسعار الخدمات والسلع المقدمة للمستهلكين، وعلى المنتجات والتصدير.

ودعا الصناعيون خلال الاجتماع الذي عقد أمس إلى ضرورة تخفيض أسعار الكهرباء مؤكدين أن فاتورة الطاقة تعد أحد أهم التحديات التي تواجههم بسبب حجم كلف الطاقة الكبير بعد ارتفاع أسعارها.

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أكد لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الكهرباء يعتبر هاجساً للصناعيين، مضيفاً: إن الصناعي اليوم يفاجأ بأرقام وفواتير مرتفعة بعد رفع أسعار الكهرباء.

ووصف أسعار الكهرباء اليوم في سورية بأنها أغلى من السعر العالمي في دول المنطقة، علماً أن الكهرباء تعد مدخلاً من مدخلات الإنتاج الرئيسة للقطاعات الصناعية، وأن أي تأثير على انخفاض هذه الكلف سيزيد ويعزز من التنافسية وزيادة الحصة السوقية في الأسواق المحلية والإقليمية.

وقال المصري: نطالب كصناعيين أن يتم التعامل مع الصناعيين بخصوص أسعار الكهرباء وفقاً للأسعار العالمية وذلك أسوة بأسعار المشتقات النفطية من الفيول والغاز والبنزين التي تسعر وفقاً للسعر العالمي.

وأفاد المصري أنه تم التواصل مع وزارة الكهرباء ومناقشة موضوع رفع سعر الكهرباء مع وزير الكهرباء وعن مدى التأثير السلبي الكبير على الصناعة بشكل عام، وأنه تم التأكيد أن هناك آلية جديدة تتم دراستها مقادها تخفيض الرسوم المالية على الكهرباء.

وأكد المصري أن اتحاد غرف الصناعة يعمل على إعداد كتاب إلى رئيس الحكومة حول ضرورة تخفيض سعر كيلو الكهرباء بما يتناسب مع الأسعار العالمية ودول الجوار لأن ارتفاع الأسعار يشكل ضغوطاً مباشرة على تكاليف الإنتاج، وخاصة للمنشآت التي تعتمد على الكهرباء بشكل كبير، ولاسيما مصانع البلاستيك التي تعتبر الكهرباء هي عصب الصناعة لها وخاصة إنه لا يمكن لهذه المعامل أن تعمل إلا على الكهرباء.

وخلال الاجتماع استعرض المجتمعون جميع القضايا المطروحة التي ترتبط بقطاع الصناعات الكيميائية وبيان إمكانية إيجاد الحلول المناسبة لها مع الجهات المعنية لضمان استمرار عمل المنشآت الصناعية.

كما تطرق رؤساء اللجان الفرعية الكيميائية خلال الاجتماع إلى أهمية مشاركة القطاع الكيميائي في معرض الصادرات السورية «إكسبو سورية للصناعات التصديرية» الذي من المقرر إقامته على أرض مدينة المعارض في دمشق خلال أيلول من هذا العام الذي سيكون متزامناً مع معرض «موتكس»، لكون المعرض سيستقطب عدداً كبيراً من رجال الأعمال وأنه سيكون انطلاقة لإقامة معارض أخرى تخصصية وتصديرية

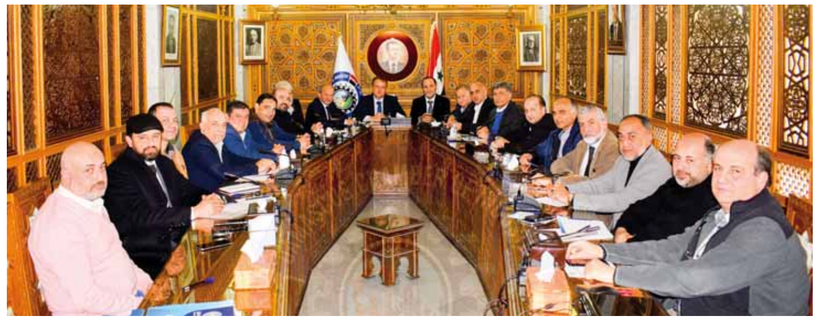

وفي تفاصيل الاستعداد للمشاركة سيتم تقسيم القطاع الكيميائي لمجموعات لمعرفة القطاعات المترابطة مع بعضها التي من الممكن أن تكون مكملة مع صناعات أخرى، وتم أخذ رأي رؤساء اللجان بهذا الأمر وتم تقسيم القطاعات وتسمية ممثل عن كل مجموعة وتشكيل لجنة متابعة للتنسيق بكل ما يتعلق بهذا المعرض وتسمية سامر العظمة رئيساً لها وعضوية كل من محمود المقتي، عبد الرزاق الشحرور، علاء الحلبي، محمد البوشي، محمود الكوري.

هل التصدير وراء ارتفاع أسعار الخضر والفواكه خلال شهر رمضان؟

مدير سوق الهال لـ«الوطن»: نصدر ٨-٢٠ براداً يومياً.. وصادراتنا تقتصر على الحمضيات والفواكه

معقالي لـ«الوطن»: المستفيدون من التصدير ١٥ تاجراً فقط على حساب أسعار السوق المحلية

جلنار العلي

كشف مدير سوق الهال وليد العايش في تصريح لـ«الوطن»، عن اقتصار التصدير خلال الفترة الحالية على الفواكه والحمضيات، إضافة إلى البانّتجان الذي يصدّر من الساحل باتجاه لبنان مباشرة، مشيراً إلى التوقف عن تصدير الأصناف الأخرى من الخضر نتيجة لعدم وجود مواسم محلية لها، على اعتبار أن تصديرها خلال الفترة الحالية سيؤدي إلى المزيد من ارتفاع أسعارها في السوق الداخلية.

وفي السياق، لفت العايش إلى أن عدد البرادات التي تصدّر من الحمضيات والفواكه يومياً يتراوح بين ٨-٢٠ براداً، أي ما بين ١٦٠- ٤٠٠ طن، وذلك إلى دول الخليج والعراق والأردن، مشيراً إلى وجود انخفاض بحجم التصدير مقارنة بالأعوام الماضية، معيداً ذلك إلى أن التصدير يتبع إلى متطلبات السوق الخارجية، حيث إن الكثير من المنتجات الزراعية السورية تراجعت أسواقها نتيجة ارتفاع التكاليف الناتج عن ارتفاع سعر الصرف، ما انعكس سلباً على سعر المنتج النهائي، الأمر الذي أدى إلى وجود منافسة قوية للمنتجات السورية، لعدة أسباب منها ما يعود إلى القرب الجغرافي والجودة في بعض الأحيان وقلة تكاليف النقل والتبريد وما إلى ذلك، وهذا ما حصل في العراق على سبيل المثال.

وإلى ذلك، نفى العايش انخفاض أعداد مصدري الخضر والفواكه كما يشاع، موضحاً أن طلبات التصدير انخفضت نتيجة قلة الطلب على المنتجات السورية للأسباب آنفة الذكر.

ومن جهة أخرى، أفاد العايش بأن الإنتاج لا يكفي حاجة السوق المحلية، بدليل اللجوء إلى استيراد بعض الأصناف في كثير من الفترات، كالبطاطا المصرية على سبيل المثال التي تم البدء باستيرادها قبل نحو ٢٠ يوماً، ما أدى إلى انخفاض أسعارها بشكل كبير، حيث يصل سعرها في سوق الهال إلى ٥٠٠٠ ليرة، كما يوجد العديد من الأصناف الأخرى التي سيتم استيرادها خلال الفترة القادمة من الدول المجاورة كالأردن مثلاً، وخاصة عند انتهاء مواسم الخضر والفواكه في الساحل والتي تغطي نحو ٨٠ بالمئة مما يعرض في الأسواق، أما الكميات المتبقية فمعظمها من إنتاج سهل حوران.

ولفت العايش النظر إلى أن أسعار الخضر والفواكه في سوق الهال تقل عما هي عليه في الأسواق الخارجية بنسبة تتراوح بين ٥٠-١٠٠ بالمئة.

من جهته، أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي، في تصريح لـ«الوطن» أن الجمعية تدعم بشكل دائم التصدير لكونه يؤدي إلى رفد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي، ولكن المشكلة تكمن بعدم وجود رقم إحصائي دقيق عن حاجة القطر وحجم الفائض من الإنتاج المحلي، لذا ترتفع أسعار المواد والمنتجات الزراعية عند تصديرها، كالثوم والبصل وزيت الزيتون، لافتاً إلى أن المستفيدين من التصدير هم ١٥ تاجراً فقط على حساب أسعار المواد بالسوق الداخلية، مطالباً بإيقاف التصدير خلال شهر رمضان الذي ساهم بارتفاع أسعار الفواكه وبعض أصناف الخضر.

٢٢٩ مريض سرطان من الموظفين حصلوا على مليون ليرة من التأمين

محمد لـ«الوطن»: ٦٩ مليون ليرة تعويضات متضرري حوادث السير المجهولة المسبب

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد لـ«الوطن» أن عدد المطالبات إلى صندوق الرعاية الاجتماعية للاستفادة من الدعم المادي بقيمة مليون ليرة سورية لمرضى السرطان من موظفي الدولة (القطاع الإداري) حاملي بطاقة التأمين الصحي لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين، بلغ منذ بداية العام الجاري /٢٣١/ مطالبة، صُرفت منها /٢٢٩/ مطالبة.

وأشار إلى أنها توزعت على /١٢/ محافظة، ورافق هذا التوزع تنوع بالجهات العامة التي ينتسب إليها متلقي الدعم من الصندوق كموظف فيها.

وأوضح محمد أن متلقي الدعم يستلم المبلغ بموجب شيك يُصرف من صندوق الرعاية الاجتماعية، وأن الهيئة تعمل على تبسيط الإجراءات اللازمة للحصول على هذا الدعم قدر الإمكان، إذ يكفي أن يتقدم صاحب العلاقة بصورة الهوية، وصورة بطاقة التأمين الصحي، وكتاب يُثبت أنه ما زال على رأس عمله من الجهة الموظف فيها، وتقرير طبي مصدق مُرفق ببعض الثبوتيات الصحية المتاحة تلقائياً وبشكل مؤكد لدى المريض.

ونوه مدير الهيئة إلى أنه تقبل الطلبات المرسلة عن طريق (الواتساب) والوسائل الإلكترونية الأخرى.

وفي مجال الكشف المبكر عن (السمع) بين محمد أنه تمت إضافة تصريح للمستندات المطلوبة لقبول عمليات الولادة على التأمين، يتضمن التوقيع لإجراء كشف مبكر للسمع للمولود خلال الشهر الأول من عمره.

واعتبر مدير الهيئة أن التصريح يظهر أهمية إجراء هذا الفحص، مرفقاً به جدول يتضمن أسماء وعناوين المراكز المجانية المعتمدة لإجراء فحص نقص السمع (عدا إبلاغهم بتوفر هذه الخدمة في بعض المراكز الخاصة)، وذلك أيضاً مع شرح لمحاذير عدم إجرائه.

وبالتوسع مع المدير العام حول صندوق الحوادث المجهولة المسبب، كشف أن إجمالي تعويضات صندوق متضرري حوادث السير المجهولة المسبب في عام ٢٠٢٣ تجاوز /٦٩/ مليون ليرة، توزعت ما بين تعويضات عن حالات الوفاة بمبلغ /١٥/ مليون ليرة سورية، وتعويضات جسدية (عجز، نفقات، تعطل) بمبلغ /٥٤/ مليون ليرة سورية.

وأوضح أنه يتم صرف التعويضات التي يمنحها الصندوق على النحو الآتي في حالة الوفاة /٥/ مليون ليرة سورية للمتضرر الواحد وفي حالة العجز الدائم الكلي: /٥/ ملايين ليرة سورية للمتضرر الواحد وفي حالة العجز الدائم الجزئي /٥/ ملايين مضروبة بنسبة العجز التي يقررها الطبيب الشرعي وفي حالة العجز المؤقت (التعطل عن العمل): بحد أقصى /٦/ أشهر، مئتا ألف ليرة سورية شهرياً لأول ثلاثة أشهر، ومئة ألف ليرة سورية شهرياً للأشهر المتبقية وفي حالة النفقات الطبية مليونا ليرة.

وأوضح أنه تم إحداث صندوق الحوادث المجهولة المسبب في عام ٢٠٠٧ بهدف تقديم دعم مادي للمواطنين المتضررين من حوادث السيارات (الهاربة من موقع الحادث) الذين لحق بهم أذى جسدي أدى إلى الوفاة أو الإصابة الجسمانية بما تقتضيه من مصاريف العلاج الطبي أو ما تتركه من أضرار أو عجز على المصاب على أن يتم إثبات ذلك بموجب ضبط الشرطة والوثائق الأخرى التي تطلبها لجنة إدارة الصندوق.

> تصريح حول الكشف المبكر عن نقص السمع لعمليات الولادة على التأمين